

Distr.: General  
15 July 2010  
Arabic  
Original: English/French/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البنود ٩٩ (ف) و (أ) و (ج ج) من

جدول الأعمال المؤقت\*

نزع السلاح العام الكامل

تخفيض الخطر النووي

نزع السلاح النووي

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية

أو استخدامها

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - ملاحظات
٨	.....	ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات
٨	.....	بور كينا فاسو
٩	.....	كوبا.

\* A/65/150.



١١	..... اليابان
١٦	..... قطر.
١٦	..... صربيا.

## أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بالطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٣٧/٦٤ و ٥٣/٦٤ و ٥٥/٦٤.
- ٢ - ففي الفقرة ٥ من القرار ٣٧/٦٤، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكتف بالجهود ويؤيد المبادرات التي يمكن أن تساهم في التنفيذ الكامل للتوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة A/56/400)، وأن يواصل أيضا تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.
- ٣ - وفي الفقرة ٢٢ من القرار ٥٣/٦٤، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
- ٤ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٥٥/٦٤، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها لتنفيذ هذا القرار وفي مجال نزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يعرض تلك المعلومات على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

## ثانيا - ملاحظات

- ٥ - شكلت السنة الماضية نقطة تحول مهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف العالمي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالحد من العدد الإجمالي للأسلحة النووية المنشورة، وزيادة الشفافية، والسعي إلى تقليل دور الأسلحة النووية وأهميتها في السياسات الأمنية، وحشد الدعم السياسي لعملية تُفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، بوسائل منها إبرام اتفاقية للأسلحة النووية أو وضع إطار لصكوك مستقلة يعزز بعضها بعضاً، مدعومين بنظام قوي للتحقق. إلا أن اتفاقات قائمة على توافق الآراء ما زالت تنقص المنتديات المعنية بوضع قانون دولي جديد بشأن فرض القيود على الأسلحة النووية وإزالتها، مما يحد احتمالاً من الفرص المتاحة للمجتمع الدولي لتعزيز الزخم السياسي السائد في مجال نزع السلاح النووي والمضي قدماً به. إلا أنه ما زال هناك زخم سياسي لتنفيذ تدابير مؤقتة، بما في ذلك إنهاء حالة الاستنفار، والتقليل من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإزالتها، وتعزيز المعايير القانونية ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية

أو استخدامها بوسائل منها زيادة توضيح معايير القانون الإنساني الدولي، ووضع التزامات عالمية ملزمة قانوناً ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها في جميع الظروف وتعهد ملزم قانوناً بوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية.

٦ - وساهمت المبادرات الرئيسية للمجتمع المدني والمبادرات الحكومية الدولية وغيرها من المبادرات الرامية إلى إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية بزخم سياسي كبير. وشملت هذه المبادرات، في جملة أمور، إصدار تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووضع خطة عمل من جانب حملة الصفر العالمية وعرض فيلم العد التنازلي نحو الصفر لأول مرة في مطلع عام ٢٠١٠، والجهود التي بذلتها منظمة العمد المناصرون للسلام والعديد من المنظمات الأخرى في جميع أرجاء العالم في السعي إلى التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية، ومشاركة البرلمانين بنشاط في جهود نزع السلاح النووي وتحديد التزام المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبعد المقالة التي نشرها في صحيفة وول ستريت جورنال في عام ٢٠٠٧ رجال دولة سابقون من الولايات المتحدة الأمريكية، نشر رجال دولة سابقون من إيطاليا وبولندا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا افتتاحيات إضافية تؤيد إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع أن تأييد نزع السلاح النووي ما زال يتمتع بشعبية على الصعيد العالمي وما زال يتزايد بشكل كبير في صفوف البرلمانين وقادة المجتمع المدني والسابقين من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، والضباط العسكريين المتقاعدين وغيرهم من الشخصيات العامة البارزة، بما في ذلك الالتزام السياسي الرفيع المستوى بتزع السلاح النووي، لم يصبح بعد إحراز تقدم سريع نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمراً أساسياً للتخطيط في جميع مستويات الحكومة في أوساط الدول الحائزة لأسلحة نووية.

٧ - وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وقع رئيس الاتحاد الروسي ميديديف ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية أوباما معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وتقوم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المعنية بدعم واتخاذ تدابير تتصل بتقليل دور الأسلحة النووية وأهميتها في مفاهيمها ومبادئها وسياساتها العسكرية والأمنية. وأعلن كل من الاتحاد الروسي في مبدأه العسكري لعام ٢٠١٠ والولايات المتحدة الأمريكية في استعراضها للوضع النووي لعام ٢٠١٠ عن تخفيضات مشجعة في السيناريوهات التي سيتوخى فيها التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وسنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير جديدة للشفافية وأعلنت عن العدد الإجمالي للأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة في ترساناتها الوطنية. ورغم هذه الإجراءات، ما زال عدد الأسلحة النووية في الترسانات

الوطنية يقدر بالعديد من الآلاف، بما في ذلك الآلاف من الرؤوس الحربية المستبقاة في حالة استنفار شديد والممكن إطلاقها في غضون دقائق. وما زالت عدة دول حائزة للأسلحة النووية ملتزمة بمبدأ الردع النووي القائم على أساس الاستعمال المتوخى الأول للأسلحة النووية وهي غير مستعدة لإدخال تغييرات على مواقفها الأمنية أو استخدام مبادئ تمكن من اتخاذ تدابير أخرى متصلة بإلغاء حالة الاستنفار، وتقليل الهياكل الأساسية والنفقات المخصصة للأسلحة النووية، وتخفيض ترساناتها النووية وإزالتها.

٨ - وقد تعزّز هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بواسطة عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية رئيسية:

(أ) شدد مجلس الأمن، خلال مؤتمر قمته المتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي اعتمد فيه القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بتوافق الآراء، على ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ودعا إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الصدد. ودعا الأمين العام مجلس الأمن إلى الاجتماع سنويا لمناقشة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛

(ب) عقد المؤتمر السادس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، واعتمد تدابير محددة وعملية لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة. وأضاف العدد الكبير من المشاركين ذووا المستوى الرفيع الذين حضروا المؤتمر زخما كبيرا إلى جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛

(ج) اعتمد مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، خطة عمل تتضمن خطوات ملموسة يتعين اتخاذها لتعزيز الأمن النووي ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على مواد أو مصادر نووية أو إشعاعية؛

(د) تناول المؤتمر الدولي المعنون "الطاقة النووية للجميع، والسلاح النووي ليس لأحد" المعقود في طهران يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ تحديات نزع السلاح، والتزامات الدول وعواقب الانتشار المترتبة على استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، والخطوات العملية نحو تحقيق نزع السلاح؛

(هـ) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقد رئيس الجمعية العامة مناقشة مواضيعية معنونة "نزع السلاح وأمن العالم: التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ودور الأمم المتحدة"، تناولت تعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الأمن من خلال تنظيم التسليح؛

(و) في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عُقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. واحتُتم المؤتمر باعتماد وثيقة ختامية تحدد التدابير اللازمة لتعزيز أنظمة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وتساهم في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتتكشف سبل التعاون من أجل التشجيع على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؛

(ز) عقد المؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. واختتم المؤتمر الاستعراضي باعتماد وثيقة ختامية تضمنت استعراضا موضوعيا لعمل المعاهدة، يقوم على فهم رئيس المؤتمر للمسائل المتعلقة بالاستعراض والاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي تغطي الأركان الثلاثة للمعاهدة - وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - وكذلك تنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ومسائل إقليمية أخرى. وتشمل خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي خطوات ملموسة للإزالة التامة للأسلحة النووية. وبصفة خاصة، تضع نقاطا مرجعية عالية ولكنها واقعية للخطوات التي ينبغي اتخاذها على مدى السنوات الخمس المقبلة وتحدد العمليات اللازمة لإحراز مزيد من التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وكان الاتفاق على تدابير محددة لتنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أساسيا لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠؛

(ح) عقد المؤتمر الدولي المعني بمشاكل نزع السلاح في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، حيث ناقش المشاركون نهجا موحدًا ومنسقا وشاملا لمعالجة مسائل أمنية عامة تواجه المنطقة.

٩ - غير أن التقدم ظل بطيئا أو جامدا في جوانب أخرى من عملية نزع السلاح النووي. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالت تفتقر إلى التصديقات اللازمة لكي يبدأ نفاذها. إلا أن تصديق دول إضافية على هذه المعاهدة مؤخرا وكذلك إعراب دولتين مدرجتين في المرفق ٢ للمعاهدة عن اعترامهما التصديق على المعاهدة يشكلان تطورا مشجعا.

١٠ - وتعتبر بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب تهينة الظروف المسبقة اللازمة للتمكين من إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي، ووضع معايير أعلى للثقة في الامتثال للالتزامات

المتعلقة بعدم الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وتقوم دول حائزة للأسلحة النووية أو تواصل القيام باستثمارات كبيرة في تحديث ترساناتها النووية، ومنظوماتها لإيصال هذه الأسلحة وما يتصل بها من هياكل أساسية للبحث والتطوير وتواصل البحث في مجال الأسلحة النووية الجديدة ذات القدرات العسكرية الجديدة وتطويرها ونشرها.

١١ - ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، خلال دورته لعام ٢٠٠٩، من تنفيذ قراره بشأن برنامج عمل (CD/1864) اعتمد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، ولم يتمكن المؤتمر من الشروع في العمل على أساس برنامج عمل متفق عليه خلال دورته لعام ٢٠١٠. وفي بيان الأمين العام أمام الجلسة الافتتاحية لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٠، حث أعضاء المؤتمر على وضع الخلافات جانبا والتركيز على المصلحة العالمية، ولا سيما الحاجة الملحة إلى معايير قانونية ملزمة والدور الحيوي الذي يؤديه المؤتمر في وضع هذه المعايير. وأدى عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الشروع في مفاوضات موضوعية على أساس برنامج عمل متفق عليه إلى تساؤل الدول الأعضاء بشكل متزايد عن أهمية المؤتمر بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على اتفاقات نزع السلاح وتطلعها إلى منتديات أخرى للمضي قدما بأهداف نزع السلاح. وقد دعت الدول الأطراف الأمين العام في خطة العمل المتفق عليها لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لدعم أعمال مؤتمر نزع السلاح.

١٢ - وواصلت هيئة نزع السلاح، التي اجتمعت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ للجزء الثاني من دورتها التي تمتد ثلاث سنوات، مداولاتها بشأن بندين من بنود جدول أعمالها وهما: توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، على النحو المطلوب من الجمعية العامة. وسيكون على الهيئة أن تختتم مداولاتها بشأن جميع بنود جدول الأعمال، التي تشمل أيضا تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، خلال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١.

١٣ - ويواصل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح جهودهما الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي من خلال التفاعل المباشر مع الحكومات والمجتمع المدني والبرلمانيين، وأنشطة الدعوة وغيرها من أنشطة التوعية، وكتابة المقالات والافتتاحيات والرسائل. وفي ملاحظات الأمين العام المقدمة إلى الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلن أن إحراز تقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية أولوية من أولوياته الاستراتيجية السبع لعام ٢٠١٠. وفي ٨ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم الأمين العام خطة عمل لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي تناولت باستفاضة مقترحه المؤلف من خمس نقاط والمتعلق بتزع السلاح النووي.

### ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

١٤ - وجهت الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء، بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، كي تبلغ الأمين العام بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ بما بذلته من جهود واتخذته من تدابير لتنفيذ القرار ٥٥/٦٤، بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وإلى الآن، أرسلت بوركينا فاسو وصربيا وقطر وكوبا واليابان ردوداً ترد نصوصها أدناه. وتستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء كإضافات لهذا التقرير.

#### بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

- ١ - صدقت بوركينا فاسو على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- ٢ - وانضمت بوركينا فاسو إلى معاهدة بليندانا المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وإلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ويدل انضمام بوركينا فاسو إلى هاتين المعاهدتين المهمتين على تقيدها الصارم بتصور يقوم على عالم خال من الأسلحة النووية.
- ٣ - وتسترشد أعمال بوركينا فاسو في مجال مكافحة الانتشار والحظر الشامل للتجارب النووية بمبادئ ثابتة وهي:
  - منع تهديد السلام؛
  - المساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً وإقامة نظام عالمي أكثر عدلاً يستند إلى قواعد القانون الدولي؛
  - الدعوة إلى وقف سباق التسلح؛
  - دعم الجهود الرامية إلى نزع السلاح العام الكامل.
- ٤ - وأنشأت بوركينا فاسو آلية وطنية تشمل ما يلي:

- أمانة عامة تقنية معنية بالطاقة الذرية؛
- هيئة وطنية مكلفة بتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- هيئة وطنية للحماية من الإشعاع وللأمن النووي.
- ٥ - وأيدت بوركينيا فاسو باستمرار حق جميع البلدان في الحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية والسلمية في إطار تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وفي نفس الوقت، تعارض وضع برامج نووية للأغراض العسكرية ومحاولات حيازة أسلحة الدمار الشامل.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

- ١ - إن عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أهميته، ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الهدف النهائي والأسمى المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. واختفاء الأسلحة النووية التام هو الضمان الوحيد لتجنب العواقب الوخيمة لاستخدامها.
- ٢ - والدول التي تمتلك أسلحة نووية ملزمة، وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب بقية الدول الأطراف في تلك المعاهدة، بإجراء مفاوضات من أجل نزع السلاح النووي.
- ٣ - وفي الواقع، يُقدر وجود نحو ٣٠٠ ٢٣ من الأسلحة النووية، ١٢ ٠٠٠ منها جاهزة للاستخدام الفوري. وبمجرد وجود هذه الأسلحة وما يُسمى مذاهب الردع النووي يشيع أجواء من عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الدولي. والحل الوحيد لمنع وقوع كوارث نووية جديدة هو القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية وحظر جودها إلى الأبد.
- ٤ - ومما لا شك فيه أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، تمثل وثيقة تاريخية في مجال نزع السلاح النووي وتشكل أساساً قانونياً يستلزم المتابعة المناسبة.
- ٥ - وتنص الفقرة (هـ) من الفتوى على أن: "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المطبق في أوقات النزاع المسلح وخاصة مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده".

٦ - ويتضح من الفتوى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة قانوناً ليس بالعمل بحسن نية على إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة فحسب، ولكن أيضاً باحتتام تلك المفاوضات.

٧ - وترى كوبا أن اعتماد التزامات بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بين حكومتي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية مؤشراً إيجابياً، وتعتقد أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه الالتزامات بواسطة صك ملزم قانوناً يكرس عدم التراجع عن التدابير المتخذة ويسمح بالتحقق منها على الصعيد الدولي. كما ترى أنه ينبغي ألا تشيع تلك الالتزامات شعوراً عاماً بالرضا عن الذات، أو تلهينا عن هدفنا الأساسي الذي هو نزع السلاح النووي.

٨ - ونحن نأسف في هذا الصدد لعدم إحراز أي تقدم ملموس في الوفاء بالتعهد الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بالقضاء التام على ترساناتها النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي، ولما حدث منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من انتكاسات خطيرة في الوفاء بهذا التعهد.

٩ - وينبغي أن تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بشكل قاطع بتنفيذ جميع أحكام المعاهدة، إضافة إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى بذل جهود منتظمة وتدرجية لتنفيذ المادة السادسة منها، ولا سيما تقديم تعهد قاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي.

١٠ - وقد أيدت كوبا على امتداد السنين إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح تُعنى بموضوع نزع السلاح النووي. ودعت بوصفها دولة عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، إلى تحقيق هذا الهدف والشروع فوراً، في هذا الصدد، في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة يتضمن وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

١١ - وكوبا على استعداد لبذل هذا المسعى وتعتبر أن الموقف غير المرن الذي تنتهجه بعض القوى النووية ما زال يعوق إمكانية قيام مؤتمر نزع السلاح بتشكيل لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي.

١٢ - وتؤيد كوبا أيضاً بدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وترى كوبا أن تلك المعاهدة ينبغي أن تشكل خطوة جديدة نحو تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، ومن

ثم يتعين ألا تتضمن تدابير لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل وكذلك تدابير لنزع السلاح النووي.

١٣ - وتؤيد كوبا إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تُكَلِّف بالتفاوض على إبرام معاهدة من قبيل المشار إليها في الفقرة السابقة، في سياق اعتماد برنامج عمل لتلك اللجنة يعكس على النحو الملائم المصالح المشروعة لجميع البلدان الأعضاء وأولوياتها.

١٤ - وما لم تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، فإنه من الضروري، على سبيل الأولوية، وضع صك دولي ملزم قانوناً تلتزم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. ومن شأن مؤتمر نزع السلاح أن يشكل الإطار المناسب للتفاوض على صك من هذا النوع واعتماده.

١٥ - وكوبا دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك في المعاهدات الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهي تؤيد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة بعد أخرى، القرارات المختلفة التي تدعو، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

### أولاً - الالتزام بالمبادئ اللانووية الثلاثة

١ - لا تزال حكومة اليابان ملتزمة التزاماً قوياً بـ "المبادئ اللانووية الثلاثة"، التي تعبر عن سياسة عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان. وقد أوضحت الحكومات اليابانية المتعاقبة، بما فيها الحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما، مرات متكررة أن اليابان ستداوم على التمسك بهذه المبادئ.

### ثانياً - تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

٢ - تتقدم اليابان في كل سنة منذ عام ١٩٩٤ بمشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٩، قدمت اليابان مرة أخرى، آخذة في الاعتبار الوضع القائم في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مشروع قرار بشأن نزع

السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمد مشروع القرار في جلسة عامة للجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بلغت ١٧١ صوتاً.

٤ - وعلى الرغم من أن الوضع الذي يكتنف نزع السلاح النووي لا يزال محفوفاً بالتحديات، فإن اليابان، استجابة منها للإرادة السياسية التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي عن طريق اتخاذ هذا القرار، تعترم متابعة شتى الجهود الدبلوماسية التي تبذلها من أجل صون وتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار، الذي يعتمد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

### ثالثاً - الجهود الرامية إلى التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٥ - تولي اليابان أهمية كبيرة للتبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل إحدى الركائز الرئيسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد قدم وزير الخارجية كاتسويا أوكادا "مبادرة اليابان للعمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في المؤتمر السادس المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة والمعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بغية تكثيف جهود اليابان في التواصل مع الدول المدرجة في المرفق الثاني التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، عن طريق اغتنام كل فرصة سانحة في هذا المجال، بما في ذلك الاجتماعات المعقودة بين رؤساء الدول، وتعجيل جهودنا الرامية إلى توطيد نظام الرصد الدولي، والتعاون مع الدول المعنية في مجال صيانة مرافق نظام الرصد الدولي. ووفقاً لهذه المبادرة، بذلت اليابان جهوداً شتى، منها ما يلي:

٦ - بادر رئيس الوزراء هاتوياما، لدى زيارته الهند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى إثارة مسألة المعاهدة ومناقشتها مع نظيره الهندي، ونتيجة لذلك تضمن البيان المشترك الصادر لاحقاً عن رئيسي الوزراء إشارة إلى تلك المعاهدة.

٧ - سعياً إلى إنجاز التصديق المبكر من جانب الدول المدرجة في المرفق الثاني، وكذلك عملاً على توطيد نظام الرصد الدولي، دعت حكومة اليابان في آذار/مارس ٢٠١٠ مسؤولين حكوميين من اثنتين من الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى زيارة مرافق نظام الرصد الدولي الموجودة في ضيافة اليابان وإلى تبادل الآراء بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية المختصة.

٨ - قامت اليابان، من باب تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في سياق دعم تطوير نظام الرصد الدولي، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠، بدعوة

١١ مسؤولا إداريا من بلدان شتى، ممن يُتوقع أن يكون لهم دور في الشبكة العالمية لرصد الزلازل لأغراض التجارب النووية، ليحضروا الدورة التي تنظمها اليابان للتدريب على رصد الزلازل في العالم، كي تُتاح لهم فرص اكتساب المعارف والتقنيات المتقدمة في مجال رصد الزلازل في العالم.

#### رابعاً - أنشطة التحضير لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

٩ - تولي حكومة اليابان أهمية كبيرة لبدء المفاوضات بغية التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتدرك الحاجة العاجلة إلى ذلك. وما برحت اليابان تبذل قصارى جهدها لفك حالة الجمود الراهنة في مؤتمر نزع السلاح لكي يتحقق بذلك البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل. وقد أسهمت اليابان في مؤتمر نزع السلاح، بالاشتراك مع بلدان أخرى، في اعتماد برنامج للعمل في أيار/مايو ٢٠٠٩ تضمن قراراً بالتفاوض بشأن تلك المعاهدة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، استضافت اليابان حلقة دراسية بشأن المعاهدة في جنيف، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ودعت إليها خبراء من الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدمت اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح، بالاشتراك مع كندا وهولندا، بصفة وثيقة رسمية، الوثيقة التي أعدها الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بعنوان "معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تشمل شروطاً لكل مادة على حدة" بغية تزويد الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بمادة مرجعية مفيدة في المفاوضات المرتقب إجراؤها بشأن تلك المعاهدة.

١٠ - ومما يؤسف له أنه منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠٩، لم تبدأ بعد المفاوضات الفعلية بهذا الشأن. وقد ناشدت اليابان في عدد من المناسبات الدول ذات الصلة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن توافق على بدء المفاوضات بشأن المعاهدة دون إبطاء، بما في ذلك على مستوى وزراء الخارجية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قام وزير الخارجية أو كادا بزيارة باكستان وناقش مع نظيره هناك إمكانية التعاون من أجل البدء المبكر للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة.

#### خامساً - المساهمة في عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١١ - في ٢٣ آذار/مارس، قدمت حكومة اليابان وحكومة أستراليا "مجموعة جديدة من التدابير العملية لتزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من أجل مؤتمر الأطراف في معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠“ إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بوصفها ورقة عمل لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

١٢ - وقد صدّق على مجموعة التدابير هذه وزيراً خارجية البلدين بوصفها بنداً من بنود المتابعة في البيان المشترك الصادر عن وزيرى الخارجية الأسترالى واليابانى فى اجتماعهما (الذى عقد فى بيرث، أستراليا) والمعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية“. وهذه المجموعة هى ثمرة الدراسات الجادة التى أجرتها الحكومتان فى سياق التأصيل المرجعى لتقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

١٣ - وقد أنشئت اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين فى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بوصفها مبادرة مشتركة بين حكومتى اليابان وأستراليا ومؤسسة مستقلة تضم مجموعة من الشخصيات المرموقة، ونشرت فى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تقريراً يتضمن توصيات وخططاً عملية المنحى، منها صيغة ”توافق دولى جديد فى الآراء بشأن الإجراءات المؤدية إلى نزع السلاح النووى“، تم تقديمها إلى المؤتمر الحالى للرجوع إليها.

#### سادسا - التعاون من أجل إزالة المواد النووية فى روسيا

١٤ - فى مؤتمر كاناسكيس المعقود فى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلن قادة مجموعة البلدان الثمانية قيام ”الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل“ من أجل معالجة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية. وتعهدت حكومة اليابان، لأغراض هذه الشراكة، بالمساهمة بمبلغ يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تُخصص ١٠٠ مليون دولار منه لبرنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض البلوتونيوم الروسى الصالح للاستخدام فى صنع الأسلحة، وتُخصص بقيته لمشاريع تفكيك الغواصات النووية الروسية المسحوبة من الخدمة. ومنذ ذلك الحين، واصلت اليابان التعاون مع الاتحاد الروسى وأتمت تفكيك ست غواصات نووية منتهية الخدمة. وعلاوة على ذلك، أتمت اليابان، بناء على القرار المتخذ فى عام ٢٠٠٦، تدابير الاستعداد للتعاون فى تشييد مرفق لتخزين حاويات المفاعلات على البر فى خليج رازبوينيك.

١٥ - وبناء على إتمام تفكيك ست غواصات نووية روسية منتهية الخدمة فى الشرق الأقصى لروسيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، تدرس اليابان حالياً بعض المجالات الإضافية للتعاون الثنائى.

## سابعاً - الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار

١٦ - في الفترة المنقضية منذ عام ١٩٨٣، دعت اليابان أكثر من ٧٠٠ مشارك في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح إلى زيارة اليابان، بما في ذلك مدينتا هيروشيما وناغازاكي. وقد وفر ذلك لهؤلاء المسؤولين الشبان، الذين سيتولون زمام دبلوماسية نزع السلاح في المستقبل، فرصة معاينة العواقب الفظيعة والطويلة الأمد لاستخدام القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

١٧ - وتعتقد اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على بينة من الآثار المدمرة للأسلحة النووية. ووفقاً لرغبة شعب اليابان في ألا تُستخدم هذه الأسلحة أبداً مرة أخرى، دعمت حكومة اليابان في عدد من المناسبات الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في البلدان الأجنبية من أجل تنظيم عروض متعلقة بالقنابل الذرية.

١٨ - وعلى هامش الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، المعقودة في عام ٢٠٠٩، استضافت اليابان حلقة دراسية للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تناولت سبل وأدوات توعية الجمهور عن طريق التثقيف ودور ذلك في تعزيز المعاهدة. ووُزِعَ على المشاركين في الحلقة الكتاب المصور الذي يتناول تجربة التعرض للقصف بالقنابل الذرية، وعنوانه "ما حدث في ذلك اليوم من الصيف" (On That Summer Day).

١٩ - وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة لترع السلاح الذي عُقد في نيغاتا باليابان، عُقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ ندوة بشأن دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجماهيري شارك فيها أخصائون تربويون مرموقون.

٢٠ - وقدمت اليابان ورقة عمل مشتركة مع جامعة الأمم المتحدة، عنوانها "تعزيز التعاون مع المجتمع المدني لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية" من أجل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تتضمن مقترحات مثل عقد منتدى عالمي بشأن التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار يضم هيئات المجتمع المدني والحكومات ويوظف التكنولوجيات الحديثة لتسجيل شهادات "الهيياكوشا" رقمياً ونشرها من أجل الأجيال المقبلة. كما أدلت اليابان ببيان مشترك بشأن التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار بالنيابة عن ٤٢ دولة في اللجنة الرئيسية الأولى لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٢١ - واستضافت اليابان حفل استقبال وحفلاً موسيقياً بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، وهو اليوم الأول لانعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تكريماً

لـ "الهيياكوشا" (الذين نجحوا من القصف الذري الذي استهدف اليابان في عام ١٩٤٥) ولما أنجزوه من أعمال في أوساط الشباب للتوعية بأخطار الأسلحة النووية.

## قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

١ - دولة قطر من بين البلدان التي اتخذت قرار الجمعية العامة ٥٥/٦٤ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالمثل، فإن دولة قطر تعارض استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتحث الدول النووية على بدء المفاوضات بغية بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

٢ - وتدعم دولة قطر بقوة الجهود الرامية إلى نحو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - انضمت جمهورية صربيا إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي تمثل امتثالا صارما لجميع التزاماتها الدولية ذات الصلة وتنفذ باستمرار سياستها المتعلقة بعدم الانتشار النووي وحظر استحداث جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها واختبارها وتكديسها واستخدامها. ويُضطلع بدور هام في هذه العملية من خلال التنفيذ الفعال لتدابير مراقبة التجارة الخارجية بموجب قانون التجارة الخارجية بالأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج.

٢ - وأخذاً في الاعتبار الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بشأن وجود واجب يحتم السعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، أيدت صربيا بشدة جميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي. كما أيدت كل الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى بهدف تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي لضمان تنفيذه

الفعال. وبناء على ذلك، تلتزم صربيا التزاما تاما بالتنفيذ المتسق لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد اتخذت، على الصعيد الوطني، تدابير شاملة لتنفيذ هذه المعاهدة.

---